١٢ ـ المصريون المحدثون

شمائلهم وعاداتهم

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

تأليف المستشرق الإنجليزي اودرد وليم لين

للأستاذ عدلي طاهر نور

الحكومة — تابع الفصل الرابع

جرت العادة إلى وقت قريب أن يدفع الرسوم من يكسب القضية . أما الآن فيدفعها الطرف الآخر . والرسوم القضائية في قضايا بيع الأموال تكون ٢٪ من مجموع الأملاك ، وفي قضايا الوصايا ٤ ٪ ، إلا إذا كان الوارث قاصراً فيدفع ٢ ٪ أما القضاء في المسائل المتعلقة بملكية العقار فيكون رسمه ٢٪ إذا كانت قيمة العقار معلومة وإلا فيكون إيجار سنة . هذه هي الرسوم الشرعية ؛ ولكن كثيراً ما يلزم المتقاضي بأكثر من القدر الواجب . ويحدد نائب القاضي مقدار الرسوم في غير الأحوال المتعلقة بالملكية . وهناك رسوم أخرى غير الرسوم القضائية يجب دفعها بعد الحكم . مثلاً ، إذا كان الرسم القضائي مائتين أو ثلاثمائة قرش ، وجب دفع قرشين تقريباً إلى الباشترجمان ؛ ومثلهما للباش رسول وقرش للرسول أو لكل رسول قام بعمل .

وكثيراً ما تؤثر مكانة المتقاضين أو الرشوة في حكم القاضي . ويُرتشى النائب والمفتي على العموم ، ثم يتناول القاضي نصيبه من النائب . وقد يحكم في القضية لصالح الطرف الذي يدفع أكثر من الآخر — وعلى الأخص — عندما تطول الخصومة . فصرامة العدل لا تتحقق دائماً لاستخدام المتقاضين الرشوة والشهادة الزور . وقد يسبب الوثوق بالمدى الهائل الذي وصلت إليه عادة الرشوة وشراء شهود الزور في المحاكم الإسلامية ، وقد يقتضي ذلك أدلة قوية تستند إلى سلطة لا ريب فيها . وهأنذا أورد مثل هذا الدليل بتلخيص دعوى نظرت من زمن غير بعيد قصها عليّ ناموس الشيخ المهدي وإمامه ، وكان حينئذ مفتي القاهرة الأعلى (لكونه المفتي الأكبر لمذهب الحنفية) ، وكانت الدعوى قد عرضت عليه بعد أن أصدر القاضي حكمه فيها

توفي تاجر من تجار القاهرة عن أملاك قدرها ستة آلاف كيس[1] ، ولم يكن له وارث غير بنت واحدة . فلما سمع السيد محمد المحروق الشاه بندر بهذا الحادث رشا فلاحاً عادياً كان بواباً لشيخ محترم وكان الناس يمرنون عائلته ، ليدعي أنه ابن أخ المتوفى ، ورفع الأمر إلى القضاء . ولما كانت الدعوى ذات أهمية عظيمة استدعى بعض أكابر علماء المدينة ليحكموا فيها . وكانوا جميعاً محل رشوة المحروق أو تأثيره كما سيبين الآن . وأتى بشهود زور ليشهدوا بصدق ادعاء البواب ، وبآخرين ليزكوا هؤلاء الشهود . فقضى القاضي بثلاثة آلاف كيس لابنة المتوفى ، وبالنصف الآخر للبواب ؛ وتناول المحروق المبلغ المحكوم به بعد أن خصم منه ثلاثمائة قرش أعطاها للبواب

وكان المفتي الأكبر الشيخ المهدي غائباً عن القاهرة أثناء نظر الدعوى . فلما عاد بعد أيام توجهت ابنة التاجر المتوفى إلى منزله وقصت عليه أمرها متوسلة إليه أن ينصفها ومع أن المفتي اقتنع بما أصابها من جور ولم يشك في صدق ما نسبته إلى المحروق في هذه القضية ، فقد أخبرها أنه لا يستطيع نقض الحكم إذا لم يجد مخالفة في إجراءات الدعوى ، وأنه سيطلع على الدعوى في سجل المحكمة . ثم أسرع إلى الباشا الذي كان

الشعب وجعل الأمة مصدر السلطات جميعاً بحيث يعلو شأنها على كل اعتبار بين المواطنين الأحرار الذين يمثلهم ، وقد توافرت لهم المعرفة التامة بما جريات الأمور على يد صحافة رشيدة غير هيابة ، أن يكون نصيبهم من الكفاية المرنة أوفر حظاً مما يحصلون عليه تحت لواء أية حكومة استبدادية مهما تهيأ لها من إطلاق اليد ونفوذ السلطان . وقد يخلص لنا ونحن نأسف له ونتوجع عليه أن رجال الصحافة والسياسة في بريطانيا هم على السواء بحاجة إلى أن يتعلموا مبادئ الفلسفة السياسية

زينه العابدين محمد

(١) والكيس خمسمائة قرش . وكان يساوي حوالي سبعة جنيهات استرلينية ويساوي الآن خمسة جنيهات فقط .

للفتى عنده حظوة كبيرة لعلمه واستقامته ، وشكا إليه أن المحكمة قد أسقطت حرمتها بإفراطها فى الظلم ، وأن العلماء يقبلون شهادة الزور مهما كان أمرها واضحاً ساطعاً ، وأنهم أصدروا أخيراً حكماً أثناء غيابه أثار لغط المدينة وعجبها . فاستدعى الباشا القاضى وجميع العلماء الذين قضوا فى الدعوى لمقابلة المفتى فى القلعة . ولما اجتمعوا خاطبهم فى شكوى المفتى كما لو كان الأمر صادراً منه . فظهر السخط عليهم لهذه التهمة وطلب القاضى أن يعرف علام تستند هذه التهمة . فأجابه الباشا إلى قرائن عامة ، ولكنها تستند خاصة على القضية التى سلمت فيها المحكمة بادعاء بواب قرابة ووراثة لا يمكن الاعتقاد بحقه فيها . فأبان القاضى أنه أصدر الحكم تبعاً لإجماع العلماء الحاضرين حينئذ . فقال الباشا لنقرأ محضر الدعوى ؛ فأتوا بالمحضر ، فلما فرغوا من تلاوته قال القاضى بصوت جهورى ولهجة سليقة «وهكذا حكمت!» فصاح المفتى بصوت أعلى وأكثر سلطة «وكان حكمك زوراً» فشخصت الأنظار دهشة ، آنا إلى المفتى ، وآنا إلى الباشا ، وآنا آخر إلى العلماء . وأدار القاضى والعلماء رؤوسهم ، وأخذوا يعبثون بلحاهم ؛ ثم صاح القاضى ضارباً صدره بيده : «أنا قاضى مصر أصدر حكماً زوراً!» وصاح العلماء : «ونحن! نحن يا شيخ مهدى! نحن علماء الإسلام نقضى قضاء زوراً!» ، وقال المحروقى ، وقد كان يحضر مجالس الباشا لما بينهما من معاملات تجارية ، «يا شيخ مهدى احترم العلماء كما يحترمونك» فصاح المفتى «يا محروق! هل لك شىء فى هذا الأمر؟ صرح بنصيبك فيه وإلا فالزم السكوت . اذهب وتحدث فى مجتمعات التجار ولا تسمح لنفسك مرة أخرى أن تنبس ببنت شفة فى مجلس العلماء» فترك المحروق القصر فى الحال لأنه أدرك كيف ينتهى الأمر ، وأن عليه أن يرتب أموره . وطالب العلماء المفتى بالدليل على بطلان قرارهم . فسحب المفتى من صدر قفطانه كتيباً فى أحكام المواريث وقرأ عليهم : «لإثبات دعوى القرابة والوراثة يجب التحقق من إسم أبى المدعى وأمه وجده لأبيه ولأمه وجدته لأبيه ولأمه» ولم يكن شهود الزور مدينين لإعطاء هذا البيان فكان هذا نقصاً فى الشهادة ينقض الحكم . وجئ بالبواب أمام المجلس ولما أنكر الفرية التى جلوه محورها أمر الباشا أن يجلد بشدة ؛ ولكن على الرغم من التعذيب الذى احتمله ، لم يعترف إلا بأنه لم يتناول من الثلاثة آلاف كيس غير ثلاثمائة قرش . وفى أثناء ذلك ذهب المحروق إلى سيد البواب وأخبره بما حدث فى القلعة وما ينتظر ووضع بين يديه ثلاثة آلاف كيس ورجاه أن يذهب حالاً إلى المجلس ويسلم هذا المبلغ قائلاً أنه كان أمانة عنده من خادمه . وقد تم ذلك وأعيدت النقود إلى ابنة المتوفى

وفى قضية أخرى سلط فيها باشا من الباشاوات (غير محمد على) نفوذه على القاضى ومجلس العلماء حتى أصدروا حكما مخالفاً للشريعة فعارضهم الشيخ المهدى بالطريقة نفسها . وهذا المفتى مثل نادر فى النزاهة والاستقامة . وقد قال إنه لم يتناول على فتاويه أجراً . وقد توفى هذا الشيخ بعيد زيارتى الأولى لمصر . ويمكننى أن أسرد حوادث أخرى على ذيوع الرشوة فى القضاء ولكن ما قدمته يكفى

فى القاهرة خمس محاكم دنيا . وفى بولاق ميناء القاهرة الرئيسى ، محكمة ؛ وفى مصر العتيقة ، ميناؤها الجنوبى ، محكمة أخرى . ويرأس كل محكمة من هذه المحاكم الصغيرة شاهد من المحكمة الكبرى نائباً عن كبير القضاة الذى يصادق على تصرفاته . وتحال على هذه المحاكم القضايا المتعلقة ببيع الأموال والوصايا والزواج والطلاق . فالقاضى يزوج اليتيمات القاصرات اللاتى ليس لهن أقارب بالغ يتولون الوصاية . والنساء كثيراً ما يلجأن إلى أحكام الشريعة لإجبار أزواجهن على الطلاق . ويوجد أيضاً فى كل مدينة من مدن الريف قاض يكون على العموم من أهل البلد ولا يكون أبداً تركياً . وهو يقضى فى جميع القضايا ، أحياناً فى حدود معرفته للشريعة ، وعادة طبقاً لفتاوى المفتى . ويقوم القاضى بخدمة القضاء فى أكثر من قرية

ولكل مذهب من المذاهب الأربعة « شيخ » أى رئيس دينى يختار من أعلم علماء المذهب ، ويقيم بالقاهرة . ويؤلف شيخ الجامع الأزهر ، وهو شافعى المذهب دائماً مع شيوخ المذاهب الأربعة والقاضى ونقيب الأشراف وغيرهم كثيرين مجلس العلماء[1]

(١) ويطلق لقب عالم بصفة أخص إلى أساتذة الفقه . ويستعمل الكتاب الأوربيون جمع هذه الكلمة عوضاً عن مفردها

الذى كان يثير الرهبة والاحترام فى نفوس الحكام الترك والمماليك ويحد من طغيانهم ؛ وقد فقدت الآن هذه الهيئة نفوذها على الحكومة إلا قليلاً . ويتحاكم الطرفان المتنازعان فى الخصومات التافهة أمام شيوخ المذاهب غالباً ، إذ أن كلا من هؤلاء هو مفتى مذهبه الأكبر ، ومحل الاحترام العظيم والامتثال التام . كما أن الباشا كثيراً ما يعرض على هؤلاء الشيوخ القضايا الصعبة الخاصة بأحكام القرآن والسنة . ولكنه لا يرى دائماً رأيهم ، مثل استشارته إياهم فى شرعية التشريح للطب ، فلما أعلنوا أن التشريح يتنافى وأحكام الدين ، قرر ممارسته لطلبة الطب المسلمين

ويخضع حرس العاصمة للقيادة العسكرية أكثر من خضوعه للسلطة المدنية . وقد كان من سنوات قليلة تحت رياسة الوالى والضابط . إلا أنه منذ زيارتى الأولى لمصر ألغيت سيادة الأول . وكان واجب الرئيس أن يقبض على اللصوص وغيرهم من المجرمين . وكانت للومسات تحت ولايته . وكانت عنده قائمة بعددهن . وكان يفرض عليهن ضريبة . وكان يشرف أيضاً على سيرة النساء على العموم ويضيف من تتهم بفاحشة واحدة إلى قائمة اللومسات وتفرض عليها الضريبة إلا إذا فضلت أن تتفادى هذا العار برشوة ذات اعتبار . وكان النظام للطرد ، ولا زال ، أن يلتزم شخص بجباية الضريبة من اللومسات[1] العازبات والمتزوجات على العموم . ولكن أولئك الأخريات قد يفلتن إذا لم يستطعن الخلاص بالرشوة أو بحيلة أخرى . ومثل هذه الإجراءات مع ذلك تخالف القانون من ناحيتين . فنص القانون أن كل من يتهم امرأة بالزنا أو ارتكاب الفاحشة دون أن يقدم أربعة شهود على الجريمة يجلد ثمانين جلدة . وينص على عقوبات أخرى غير فقد الاعتبار والغرامة توقع على من حكم عليها

(يتبع)

عدلى طاهر نور

(١) منذ كتابة هذا أجبرت الساهرات فى مصر على ترك مهنتهن الفاحشة

الفرقة القومية المصرية على مسرح حديقة الأزبكية

ابتداء من الخميس ١٣ نوفمبر الساعة ٤٥ و٨ روايتين فى برنامج واحد

الكترا

تراجيديا من فصل واحد لسوفوكليس

ترجمة الدكتور طه حسين بك

يشترك فى تمثيلها حضرات الأساتذة :

حسين رياض . دولت أبيض . فردوس حسن

عباس فارس . زوزو حمدى . زكى رستم . نجمة إبراهيم

ثريا فخرى . سامية . زوزو نبيل . سميرة . نادية

بيت الزوجية

كوميديا مصرية من فصل واحد

تأليف محمد صلاح الدين بك

يشترك فى التمثيل حضرات الأساتذة :

أحمد علام . زينب صدقى . فؤاد شفيق

منسى فهمى . ثريا فخرى . أنور وجدى

محمود رضا . حسن سالم . حسن اسماعيل

الروايتان إخراج الأستاذ فتوح نشاطى — الموسيقى تأليف الأستاذ عبد الحليم على

أسعار الدخول خالصة الضريبة :

بنوار ممتاز	بنوار	لوج ممتاز	لوج	ستال مخصوص	ستال	بلكون	أعلا
١١٠	٧٥	٦٠	١٦	١٣	١٠	٧	٥

تطلب التذاكر من شباك مسرح حديقة الأزبكية تليفون ٥٦٣٤٠